



مبادرة مجموعة العشرين لتنمية الطفولة المبكرة

بناء رأس المال البشري من أجل كسر حلقة الفقر وعدم المساواة

1. إننا مقتنعون أن الطفولة المبكرة هي واحدة من أهم مراحل الحياة والأكثر تأثيراً، ولا سيما الأيام الألف الأولى. فهي تحدد الأساس للصحة والرفاه والتعلم وإمكانات التحصيل في المستقبل لكل طفل، كما ترسي أسس الأمان العاطفي والهوية الثقافية والشخصية للأطفال الصغار، فضلاً عن أسس تطوير الكفاءات والمرونة والقدرة على التكيف.
2. إننا ندرك أن الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة، دون أي تمييز، يجب أن يحظى بأولوية عالية لأنه يتيح لجميع الأطفال فرصة الإعمال الكامل لحقوقهم وقدراتهم. فإن التركيز على تنمية الطفولة المبكرة يجلب فوائد واضحة لكل من الفرد والمجتمع، ما يحد من المشكلات الصحية والاقتصادية التي يمكن للأطفال تحملها طوال حياتهم. إنه يمهد الطريق للتدخل في المرحلة الأكثر أهمية من النمو البشري من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر البيئي والعاير للأجيال، والفوارق الاجتماعية وعدم المساواة في الفرص، ما يضمن عدم التخلي عن أي طفل في أي مكان.
3. إننا نشعر بالقلق إزاء الواقع أن 43% (250 مليون) من الفتيان والفتيات تحت سن الخامسة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط معرضون لخطر عدم الوصول إلى إمكاناتهم النمائية الكاملة بسبب الفقر وسوء التغذية وغياب تعلق مقدم الرعاية، وغياب التحفيز المناسب وفرص التعليم المبكر، أو عدم الوصول إلى الرعاية الصحية والمياه المأمونة والصرف الصحي وغيرها من الخدمات النوعية الأساسية. كما يواجهون تحديات أخرى مثل انعدام الأمن وتقسّي النزاع والعنف ورياءة السكن والأخطار الطبيعية والتلوث. كما تواجه الفتيات مخاطر معينة ناشئة عن القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس (الجنس) والتمييز والتحرش الجنسي وسوء المعاملة والاستغلال والممارسات الضارة. كما نقر بالحاجات الخاصة للفتيان.
4. نشدد على الالتزامات التي تعهدت بها البلدان التي صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وهي تؤيد حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم وتؤكد أنه يتعين على الحكومات أن تبذل كل ما في وسعها من أجل ضمان بقاء الطفل ونموه بإمكاناته الكاملة.

5. إننا ندرك الروابط التي لا خلاف عليها بين الطفولة المبكرة والتنمية المستدامة، وكيف يمكن أن تساهم تنمية الطفولة المبكرة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بشكل عام. نحن نؤمن بأن تنمية الطفولة المبكرة أداة نافذة لتحقيق المساواة ويمكن أن تساعد في تضييق الفجوات الواسعة في النتائج والفرص القائمة بين الأطفال من خلفيات الاجتماعية والاقتصادية الأعلى والأدنى، وكذلك الفجوة الجندرية بين الفتيان والفتيات، بما يتوافق مع خطة عمل أديس أبابا.
6. إننا نؤكد على أن هناك حاجة متزايدة إلى أن يمتلك الأفراد مهارات وقدرات تعلم متكيفة، ولاسيما بسبب التقدم في التكنولوجيا. يجري اكتساب المهارات التأسيسية الإدراكية والعاطفية الاجتماعية في مرحلة الطفولة، ما يبرر الحاجة إلى استثمار أكبر في تنمية الطفولة المبكرة كأساس لبناء رأس المال البشري وقدرات التكيف لمستقبل العمل.
7. إننا ندرك الحاجة الماسة إلى الانخراط السياسي من جانب أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية، على مستوى الدولة وغير الدولة على حد سواء، من أجل وضع تنمية الطفولة المبكرة في مقدمة جداول أعمال التنمية الخاصة بهم. ونحن على ثقة بأن هذا سوف يترجم إلى المزيد من الاستثمارات والدعم لبرامج تنمية الطفولة المبكرة عالية الجودة.
8. بالتالي، فإننا نطلق مبادرة مجموعة العشرين لتنمية الطفولة المبكرة، مصممين على المساهمة في ضمان أن جميع الأطفال يتمتعون بتغذية جيدة وصحية، ويتلقون الرعاية المناسبة والتحفيز وفرص التعلم والتعليم المبكرين، ويتعرعون في بيئات راعية وممكنة، محميين من جميع أنواع العنف والإساءة والإهمال والنزاع، مع التركيز على أيام الأطفال الألف الأولى. وهذا أمر ملح بشكل خاص في البلدان منخفضة الدخل والبلدان النامية، وفي حالات الطوارئ والأزمات الممتدة، بما في ذلك التشريد القسري، حيث يمكن أن تتعرض إمكانات نمو الأطفال.

تنمية الطفولة المبكرة مسألة متعددة الأبعاد

9. من خلال هذه إطلاق المبادرة، إننا ندرك أن تنمية الطفولة المبكرة موضوع متعدد الأبعاد ويتطلب مقاربة شاملة ويتأثر بشدة برعاية التنشئة، أي الصحة والأمن الغذائي والتغذية الجيدة، وتقديم الرعاية المتجاوبة، والأمن والسلامة جسدياً وعاطفياً، والتعلم المبكر والتحفيز. تتفاعل هذه الأبعاد جميعها وتتعزيز بشكل متبادل. وإننا نسلم بإطار رعاية التنشئة الذي أُطلق في جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين من قبل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومجموعة البنك الدولي، بالتعاون مع "الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل"، و"شبكة العمل من أجل تنمية الطفولة المبكرة"، وشركاء آخرين، مثل بنك التنمية للبلدان الأمريكية.
10. إننا نعتقد أن الحصول على الرعاية الصحية الأولية والوقائية والعلاجية الجيدة، بما في ذلك الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية، والتعرف المبكر على الأطفال المعرضين لأخطار النمو دون الأمل أو لصعوبات وإعاقات نمائية، أمورٌ بالغة الأهمية لجميع الاطفال. وفي هذا الصدد، يجب أن نهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وإتاحة

الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة لجميع الأطفال والنساء، ولاسيما أثناء الحمل والولادة والرضاعة الطبيعية، بما يتفق مع السياقات الوطنية. نؤكد على الحاجة إلى توفير الدعم المستهدف للأطفال ذوي الإعاقات وذوي الاحتياجات الخاصة، وندرك التحديات التي تواجه الأمهات الشابات والمراهقات. كما ينبغي البحث عن تدريب مناسب للقوى العاملة المعنية، بما في ذلك العاملون في الخطوط الأمامية ومقدمو الخدمات في الأطر الإنسانية.

11. نشدد على أهمية التغذية الجيدة في وقت مبكر من حياة الطفل، وحتى قبل الولادة، من خلال تحسين تغذية النساء قبل الحمل وأثناءه، ما يضمن الأساس لتنمية الدماغ والجسم لدى الأطفال. كما نؤكد على أهمية الرضاعة الطبيعية كوسيلة أساسية لضمان الأمن الغذائي والتغذية للرضع. ما زلنا نشعر بالقلق من أن 51 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من الهزال بسبب سوء التغذية، و151 مليون يعانون من التقزم، فيما يعاني 38 مليون من زيادة الوزن أو السمنة. وكما ورد في "مبادرة مجموعة العشرين من أجل تشغيل شباب الريف"، نؤكد من جديد أن "اتباع نظام غذائي متنوع ومتوازن وصحي في جميع مراحل الحياة، ولاسيما خلال فترة الأيام الألف من الحمل إلى سن الثانية، له تأثير إيجابي طوال الحياة على الطفل من حيث النمو والقدرة على التعلم وعيش حياة [صحية] ومنتجة اقتصادياً".

12. نعيد التأكيد على التزامنا العمل باتجاه تحقيق الأهداف الجماعية المتمثلة في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، والمستقبل الغذائي المستدام حيث تكون لدى جميع الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى ما يكفي من الغذاء الآمن والكافي والمغذي، بناءً على إطار عمل الأمن الغذائي والتغذية لمجموعة العشرين.

13. يساورنا القلق من أن حوالي 70 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين صفر وست سنوات قد أمضوا حياتهم كلها في مناطق نزاع. ونؤكد من جديد أنه ينبغي السماح لجميع الأطفال بالنمو والازدهار في بيئة سالمة وأمنة خالية من الإذانة والعداء والاستغلال وسوء المعاملة والإهمال والنزاع والتوتر. يشمل ذلك منع سوء معاملة الأطفال، والتمييز والعنف بناءً على الجندر، بما في ذلك القضاء على الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) والزواج المبكر والزواج القسري للأطفال، وتعزيز تسجيل المواليد لكل طفل، وتوفير الإسكان الملائم والخدمات الأساسية مثل المياه المأمونة والصرف الصحي والنظافة، وبذل جهود لتوفير بيانات خالية من العنف والنزاعات والحروب والمخاطر الطبيعية والاصطناعية والتلوث.

14. نؤكد على أن الرعاية المتجاوبة هي من أهم العناصر الأساسية لنمو الطفل الأمثل. نحن ندرك أن الأسرة هي البيئة الطبيعية والأفضل لنمو وتطور ورفاه الأطفال. لكننا نعي أن تدخلات تنمية الطفولة المبكرة يمكن أن تكون مستندة إلى المنزل أو المركز أو المجتمع المحلي، ويمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية، وقد لا تتضمن مكوناً من الأهل. نشدد على أهمية توفير برامج مبكرة منظمة مبنية على أساس اللعب مستندة إلى المركز والمجتمع المحلي وتكمل دور الوالدين. يجب أن يتم تمكين الأهل وكافة مقدمي الرعاية وإشراكهم ودعمهم لتعزيز خدمات تنمية الطفولة المبكرة والمطالبة بها، كما أن على السياسات العامة تسهيل وتحفيز معارفهم ومسؤولياتهم ومشاركتهم من خلال الوصول إلى المعلومات

والموارد لإعطاء الأطفال أفضل بداية ممكنة في الحياة. تفرض إعاقات الطفولة مطالبات عاطفية واقتصادية كبيرة على الأسر والأطفال المعنيين، ولاسيما في الأماكن ذات البنية التحتية غير المناسبة وحيث يكون صعبا الحصول على خدمات ودعم.

15. إننا ندرك الحاجة إلى خدمات رعاية الأطفال الشاملة والنوعية. تعتمد الجودة الهيكلية في مثل هذه الخدمات بشكل كبير على جودة البنية التحتية فضلا عن بناء القدرات وظروف العمل اللائقة والتدريب الملائم لمقدمي الرعاية. تعد قدرة هذه القوى العاملة مركزية في تقديم خدمات عالية الجودة.

16. نبقى قلقين إزاء المسؤولية عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقع على عاتق النساء والفتيات بشكل غير متناسب، ما يترك لهن وقتا أقل للتعليم والترفيه والرعاية الذاتية، والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والعمل بأجر وأنشطة اقتصادية أخرى. لذلك نؤكد على أهمية تقديم سياسات رعاية الأطفال وتنمية الطفولة المبكرة النوعية التي تعزز المسؤوليات المشتركة بين الأهل في تقديم الرعاية والعمل المنزلي، مثل الإجازة الوالدية المدفوعة. وهذا من شأنه زيادة فرص توظيف النساء ومبادراتهن بالمشاريع، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على عمل لائق، وإمكانية حصول الشابات على التعليم وتنمية المهارات وإكمال دراستهن. تعزز هذه التدخلات التزامنا القوي بمواصلة تقليص الفجوة الجندرية في معدلات المشاركة في القوى العاملة بما يتماشى مع الهدف المتصل الذي التزم به بيان مجموعة العشرين في بريسبان، وتنفيذ أولويات السياسات التي أقرها وزراء العمل والتوظيف في مجموعة العشرين والتي تُعد ضرورية لضمان تمكين النساء الاقتصادي.

17. إننا ندرك الدور الحاسم الذي يلعبه **التحفيز والتعلم المبكرين** خلال مرحلة الطفولة المبكرة، ما يعزز النمو الاجتماعي والإدراكي في المرحلة التي يكون فيها الدماغ أكثر استجابة للتحفيز. إن برامج تنمية الطفولة المبكرة التي تضمن التحفيز الفعال، بما في ذلك تطوير قدرات الأهل ومقدمي الرعاية لتعزيز النمو والتعلم، هي وسيلة لإعداد الأطفال للاستفادة من جميع أشكال ومستويات التعليم. إن التحولات الداعمة والمركزة حول الطفل والمتعلم والمنظمة نمائيا من البيئات المنزلية إلى فرص التعلم في مرحلة ما قبل المدرسة التي يتبعها تعليم جيد هي المكونات الأساسية لتحقيق المشاركة الفعالة والتعلم الهادف للجميع.

18. إننا ندرك ضرورة اتباع مقاربة متعددة القطاعات ومنسقة لضمان تدخلات نوعية وشاملة تدمج جميع أبعاد تنمية الطفولة المبكرة. يعد التزام الحكومة والتنسيق والتعاون بين الوزارات وبين جميع مستويات الحكومة أمورا حاسمة، بالإضافة إلى التعاون بين جميع مسارات ومبادرات عمل مجموعة العشرين. وإن الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، مثل الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، يجب أن تلتزم تحقيق وإدامة الرعاية المستجيبة والبيئة الراعية لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال حديثي الولادة والأطفال الصغار ذوي الإعاقات والصعوبات النمائية.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض، استدعو مجموعة العشرين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى أن يتحركوا ويكونوا مثالاً يحتذى به في المجالات الرئيسية التالية:

التمويل والاستثمار

19. يساورنا القلق من أنه على الرغم من وجود أدلة على أن الاستثمارات الهادفة في تنمية الطفولة المبكرة تتقذ أرواحاً وتعزز العدالة الاجتماعية وتدر عائداً اقتصادية أعلى من تلك التي تتحقق في وقت لاحق من دورة الحياة، فإن الاستثمارات في برامج الطفولة المبكرة لا تزال غير كافية.

20. بالتالي، نحن، دول مجموعة العشرين، على استعداد لإثبات قيادتنا في سبيل تعزيز الاستراتيجيات الشاملة والمنسقة بين القطاعات التي يتم تقديمها من خلال تدخلات فعالة ومنصفة وممولة بشكل مستدام في مجال تنمية الطفولة المبكرة. وإننا نسعى للنظر في استثمارات بلداننا في تنمية الطفولة المبكرة من أجل تخصيص أفضل للموارد والنظر في زيادتها لبرامج نوعية تتبنى نهجاً شمولياً لتنمية الطفولة المبكرة، ما يشمل تدخلات في مجالات الصحة والأمن الغذائي والتغذية، والمساواة الجندرية وتمكين المرأة، وتقديم الرعاية المستجيبة، والأمن والسلامة، والتعلم المبكر والتحفيز، والحماية الاجتماعية، ولاسيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، والأسر الفقيرة والاقتصاد غير الرسمي.

21. إننا ندرك أن هناك حاجة إلى تعزيز القدرات الحالية وتقوية القدرات المؤسساتية من أجل تصميم وتنفيذ برامج لتنمية الطفولة المبكرة تكون بجودة عالية ومستندة إلى أدلة. إننا ندعو المنظمات الدولية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف ومؤسسات مالية أخرى لتحديد وتعزيز آليات وأدوات مالية مناسبة وشراكات، بما في ذلك احتمالات لشراكات جديدة ولكن مع تجنب الازدواجية، وتعبئة الموارد لتوسيع نطاق برامج تنمية الطفولة المبكرة النوعية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان النامية على أساس احتياجاتها وأولوياتها الوطنية.

22. نحن على دراية بأن انخراط القطاع الخاص والتمويل من قبله لهما نفس القدر من الأهمية بالنسبة لتنمية الطفولة المبكرة، وبالتالي ندعو إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وأطر عمل مناسبة أخرى من أجل تعزيز مساهمة القطاع الخاص غير التابع للدولة في تنفيذ سياسات ملائمة للأسرة، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وتحسين جودة خدمات تنمية الطفولة المبكرة والحصول عليها.

23. نشدد أن الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة لازمٌ بشكل خاص عندما يكون الأطفال أكثر ضعفاً، وفي مناطق ريفية أو نائية، وضمن مجتمعات محلية تقليدية ومجموعات أقلية إثنية، وفي بلدان منخفضة الدخل تفتقر إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية، وفي مناطق تعاني من نزاعات أو أزمات أو عدم استقرار أو نزوح أو حرمان. وعادة ما تتسم السياقات الهشة بظروف تجعل من الصعب تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وضمان رفاه جميع الأطفال. إننا نعيد التأكيد أن الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة في هذه السياقات يمكن أن يسفر عن أكبر أثر طويل الأجل من حيث

النتائج النمائية والمخرجات الإيجابية في الأعمال الكامل لإمكانيات الأطفال وقدراتهم، فيما يساعد أيضا في القضاء على ظروف عدم المساواة والحرمان.

البيانات والرصد والتقييم

24. إننا نقر بأن البحث في مجال تنمية الطفولة المبكرة، فضلا عن رصد وتقييم نتائج وأثر استثمارات تنمية الطفولة المبكرة، بما في ذلك تحليل الفعالية والفوائد من حيث التكلفة، يمكن أن تساعد في تحديد الاحتياجات الحالية والناشئة ومكان لزوم الموارد الإضافية. وهناك حاجة إلى بحوث وأدلة فعالة، بما في ذلك تتبع الاستثمار، من أجل توفير معلومات أفضل واستهداف قرارات السياسات وتحسينات البرامج. ذلك يساعد الحكومات وشركاء التنمية على زيادة قدرتهم على رصد وتقييم البرامج قبل وأثناء توسيع نطاقها.

25. ندرك أن هنالك فجوة في البيانات في برامج تنمية الطفولة المبكرة لا بد التطرق إليها. وفي هذا الصدد، سنبدل جهودا في دعم وتعزيز الجهود الوطنية الحالية في جمع منتظم لبيانات مصنفة حسب الجنس والعمر وغير ذلك من العوامل ذات الصلة وفقا للقدرات والتشريعات الوطنية، من أجل توفير معلومات لبرامج تنمية الطفولة المبكرة، ولاسيما في ما يتعلق بالهدف 4.2 من أهداف التنمية المستدامة.

26. إننا ندعم ونرحب بالتعهدات الدولية لالتقاط مخرجات برامج تنمية الطفولة المبكرة في المسوح السكانية، وتعزيز النظم التي يمكن أن ترصد التدخلات الجارية المرتبطة بنمو الطفل على الصعيد العالمي، مثل مؤشر اليونيسيف لتنمية الطفولة المبكرة، و"قياس نتائج وجودة التعلم المبكر" (MELQO) المشترك بين الوكالات، من بين أمور أخرى.

27. نرحب أيضا بالعمل المشترك القائم بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي من أجل تنسيق ومواءمة المقاييس المستخدمة لقياس الحالة النمائية للأطفال من صفر إلى 60 شهرا. ونؤكد على أن بناء القدرات داخل الهيئات الحكومية على جميع المستويات من أجل جمع واستخدام البيانات أمرٌ بنفس القدر من الأهمية.

التعاون الدولي وتشارك المعرفة

28. إننا نجدد التزامنا الانخراط بتعاون دولي كمحرك لتحسين وتوسيع نطاق جودة برامج تنمية الطفولة المبكرة المتعددة القطاعات والوصول إليها، ولاسيما دعم البلدان النامية وذات الدخل المنخفض. ولتحقيق هذه الغاية، سنقوم بالتنسيق مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى السعي لتعزيز فرص التعاون

بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الذي يشمل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والموارد والأدوات.

29. نكرر أن المقاربة المنسقة والمتعددة القطاعات لازمة من أجل ضمان تدخلات فعالة في مجال تنمية الطفولة المبكرة على المستويات الحكومية المناسبة لتقديم الخدمات والتمويل والمساءلة. من هذا المنطلق، إننا ندعو جميع أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية لتنسيق الجهود في تعبئة الموارد، وتشارك الدروس المستفادة، وتبادل الخبرات، وتشجيع الابتكار، وتحسين المساءلة المتبادلة.

30. إننا نقر بعمل مختلف المبادرات والمنصات والشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية التي تتناول الأبعاد المختلفة لتنمية الطفولة المبكرة. من بينها، تعمل "شبكة العمل من أجل تنمية الطفولة المبكرة" على ضمان أن يكون جميع الأطفال الصغار، في أي مكان في العالم وفي أي ظرف، آمنين وقادرين على التعلم وبصحة جيدة. تجمع هذه الشبكة أكثر من 80 شريكا رئيسيا يمثلون وكالات أمم متحدة (منظمة العمل الدولية واليونسكو واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية)، ومؤسسات تمويل (مجموعة البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية)، ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات، والقطاع الخاص، وشبكات إقليمية لتنمية الطفولة المبكرة، وأوساطا أكاديمية ومراكز بحوث. وعمل الشبكة يكمل جهود المبادرات العالمية ذات الصلة.

31. نلتزم بتزويد شبكة العمل من أجل الطفولة المبكرة بالخبرات والممارسات الفضلى المتعلقة ببرامجنا الوطنية و/أو التعاون الدولي بين مبادرات تنمية الطفولة المبكرة من أجل رعاية التعلم وتبادل المعرفة بين البلدان. ندعو الشبكة أيضا إلى تحديد أفضل الممارسات لدى البلدان غير الأعضاء في مجموعة العشرين وتطوير منصة واستراتيجية اتصال مستدامة لتمكينها من تشارك هذه المعرفة إلى جانب المعايير التقنية الخاصة ببرامج تنمية الطفولة المبكرة النوعية، ولإسيما بالنسبة إلى البلدان منخفضة الدخل. يجب أن تعمل المنصة بحلول عام 2019.

32. نشدد على أن المعلومات عن مصادر موجودة للتمويل وموارد أخرى منتشرة على نطاق واسع وغير مترابط في الوقت الحالي. ندعو شبكة العمل من أجل تنمية الطفولة المبكرة إلى تطوير قاعدة بيانات لمبادرات ومقاربات التمويل الإقليمية والعالمية المتاحة التي من شأنها تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، والمساعدة على تجنب الازدواجية في الجهود.